ج- الأسباب والدوافع القانونية للهجرة غير الشرعية:

١- ضعف عقبة تزوير جواز السفر وما يلحق به من تأشيرات وأختام مزورة واعتبارها جنحة عقوبتها الحبس أو الغرامة لنص المواد ٢١٦، ١٢٧، ٢١٨.

٢- ضعف عقوبة مغادرة الأراضى المصرية من غير المنافذ الشرعية ينص المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر وهى الحبس مدة لا تزيد عن ٣ شهور وغرامة لا تزيد عن ٢٠٠ جنيه أو أحدة العقوبتين.

٣- أفعال الوساطة في تسفير المواطنين للخارج لا تخضع لتجريم رادع وتندرج تحت مفهومها مزاولة مهنة السياحة بدون ترخيص أو تسفير بدون ترخيص وهى جريمة ذات عقوبة بسيطة لا تكفى للردع.

٤- تعامل النيابات مع الشباب المرحلين من الخارج في كثير من الحالات على أنه ضحايا للنصب والاحتيال من قبل بعض الوسطاء رغم قيامهم عن عمد بانتهاك قوانين دولة أجنبية أثناء تسللهم بطرق غير مشروعة.

٥- عدم وجود قوانين صارمة للتصدى لسماسرة السوق الذين يتقاضون أموال طائلة من كل شاب يريد السفر.

خامسا آثار الهجرة غير الشرعية:

تسبب العديد من العوامل في تزايد انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن أهمها الأسباب السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الحروب الأهلية، وكذلك الوضع الاقتصادي المتردي بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، كالعوامل الديموغرافية والجغرافية وتكوين شبكات للمتاجرة في البشر في كل من دول المصدر والعبور والاستقبال، كما أن هذه الأسباب وغيرها زادت من انتشار ظاهرة هذه الهجرة غير الشرعية، وكان لها العديد من الآثار على كل من دول المصدر، ودول العبور، ودول الاستقبال.

الآثار الإيجابية:

– تتمثل أهم نتائج الهجرات بالنسبة للبلاد المهاجر إليها في حصولهم على المزيد من الأيدي العاملة التي تعضد النشاط الاقتصادي بها.

– استغلال الطاقة الإنسانية بطريقة مثمرة، لأن انتقال الأفراد من جهة لا عمل فيها إلى ميادين تحتاج إلى أيد عاملة، لا شك أنه يعود بالفائدة على المجتمع الإنساني كله.

– قد يكون من مزايا الهجرة الخارجية أن يكون المهاجرون رسل ثقافة وأبواق الدعاية، فيعملون على نشر لغاتهم وآدابهم وأفكارهم وتراثهم الثقافي.

الآثار السلبية:-

– حرمان البلاد التي يخرج منها المهاجرون من بعض رؤوس الأموال والأيدي العاملة ومن كفاءة أبنائها، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج القومي.

– قد تنطوي الهجرة المتجهة إلى قلب الوطن على بعض النواحي الاستغلالية والاستعمارية.

– تؤثر الهجرة الخارجية على الوحدة القومية.

– استغلال العناصر النازحة في خدمة أغراض سلبية لأمم أخرى فيأخذون منهم الخونة والجواسيس.

– أن الهجرة الخارجية تؤدي إلى نقص عدد السكان في الريف عن طريق الهجرة إلى الخارج، وهذا قد يؤثر على الإنتاج الزراعي تأثيراً سيئاً لأن الزراعة تفتقد بذلك الأيدي العاملة التي تحتاج إليها، ويحدث ذلك إذا كانت البلدان المهاجر منها غير مكتظة بالأيدي العاملة.

الآثار السياسية:

تعتبر الآثار السياسية في مقدمة الآثار التي أصبحت تمثل هاجساً مقلقاً لكافة الدول، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض، وخارج الأطر القانونية وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص، تؤثر على العلاقات السياسية، وبالتالي تشكل هذه الأخطار من جرأ التدفقات البشرية الكبيرة المتمثلة في الهجرة غير الشرعية الأفريقية عبئاً ثقيلاً على دول المصدر وعلى دول العبور وعلى دول الوصول، متمثلاً في ما يتطلب ذلك من موارد مالية وبشرية، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

إن تدفق آلاف الأفراد بطرق غير شرعية متخذة عدة طرق وأساليب للتحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية، يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني، ووسيلة لتهديد الاستقرار، كما أنها يمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر، وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة.

ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الهجرة الخارجية المعاملة التفضيلية للجاليات المختلفة في دول الاستقبال، وتنتج المعاملة التفضيلية في دول الاستقبال للدول المصدرة للعمالة تقديم الدعم السياسي لجالياتها في الخارج، وفي مساعدتها في الحصول على أفضل شروط للعمل، ويتحقق ذلك للجاليات التي تحصل على المعاملة التفضيلية بالطبع على حساب الجاليات الأخرى عادة، والحصول على معاملة تفضيلية يتحقق على أساس قوة، وعمق العلاقات السياسية بين الدول المستقبلة للمهاجرين، والدول المصدرة للعمالة المهاجرة.

الاثار الاجتماعية:

من الاثار الاجتماعية الخطيرة والمتعددة، امشكلة الاندماج حيث تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات معقدة في التكيف مع مجتمعهم الجديد

في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجرين السند القانوني لوجودهم في الدولة المستقبلة، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص أو متطرفين، ويساعد في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي لهؤلاء المهاجرين، خاصة في الدول الأوروبية فيشيع عنهم صورة عامة سيئة تحول دون تواصلهم مع مجتمعات الدولة المستقبلة؛ حيث يتم الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف خاصة للمهاجرين ذوي الأصول العربية والإسلامية".

الآثار الصحية:

تتمثل الآثار الصحية المرتبطة بتسلل المهاجرين غير الشرعيين في قيامهم ببعض الممارسات التي تؤدي إلى أضرار صحية في غاية الخطورة لا يقتصر خطرها على أنفسهم، بل تتجاوزهم إلى المجتمع المحيط بهم، وربما يتجاوز ذلك إلى كافة أنحاء المجتمع خاصة أولئك الذين يحملون أمراضاً معدية من بلادهم، ومن ضمن الآثار الصحية ،الامراض الجنسيه :أبرز مثال على ذلك الأمراض الجنسية، حيث تشير التقارير إلى أن بعض النساء اللاتي يمارسن الدعارة قي تلك الأحياء مصابات بأمراض جنسية.

الآثار الاقتصادية:

لا تقل الآثار الاقتصادية المرتبطة بمشكلة المهاجرين غير الشرعيين أهمية من حيث خطورتها على الأمن الوطني عن بقية الأبعاد وهذه الآثار كما يلي:

١- **التكلفة المالية الكبيرة للتعامل مع الهجرة غر الشرعية:** من خلال تتبع التقارير المنشورة المرتبطة بمشكلة الهجرة غبر الشرعية يتضح أن هذه المشكلة لا يقتصر تأثيرها على النواحي الاجتماعية والأمنية للمجتمع؛ بل يتجاوزها إلى النواحي الاقتصادية أيضاً وتتمثل هذه التكلفة في أن الدولة تتكبد الكثير من المبالغ المالية بدءا من القبض على المتخلفين ومروراً بحجزهم وانتهاء بترحيل الكثير منهم على حسابها لأنهم لا يملكون قيمة التذاكر، كما

أنه ولأسباب إنسانية يتم توفير السكن والطعام غالباً للمحتجزين منهم حلى يتم ترحيلهم، ونظرا للإجراءات العديدة التي يجب اتخاذها حتى يتم الترحيل مثل التنسيق مع السفارات، وشركات الطيران والسفن، فإن ذلك يكلف الكثير من الأموال التي تصرف في هذا الشأن.، أما البعد الأخر فيتمثل في المنافسة الحقيقية للمهاجرين للعمالة النظامية، حيث إن المهاجر غالباً ما يرضى بمبالغ زهيدة من الأجر للقيام بأي عمل يطلب منه قد لا يرضى العامل المقيم بطريقة نظامية القيام به بأقل من ضعفي الأجروهو ما يوجد مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن المشكلة الأولى.وفي المقابل لا يدرك المواطن خطورة القيام باستخدامها هؤلاء، فقد يكون منهم المجرم أو المصاب بمرض معدي، ومنهم من يمارس أعمال ليست من نخصصه ودون سابق دراية بها، ولكنه يقنع رب العمل بقدرته على ممارستها، وهذا قد يؤدي إلى مشكلات أمنية واجتماعية، وتعتبر مخالفة يقوم بها بعض ضعاف النفوس منى المواطنين.

٢- **التحويلات العالمية للمهاجرين غير الشرعيين:** ومن بين الآثار الاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين هو قيامهم بتحويل مبالغ مالية ضخمة نتيجة قيام بعض منهم بأعمال غير مشروعة، والتي تدر مبالغ كبيرة إلى عدة بلدان في غفلة من الجهات الرسمية عن طريق مقيمين نظاميين، وبالتالي فإن ذلك ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي المحلي.

الآثار الأمنية:

ولقد اتضح من الأحداث الأمنية التي تنشرها الصحف يومياً بان ارتفاع نسبة المتخلفين أدى إلى تفاقم المشكلة الأمنية، وبالأخص التي لا تجد عملاً وبالتالي تحاول أن تعوض فترة التعطيل من خلال الكسب السريع غير المشروع وارتكاب الجرائم خصوصاً الجرائم الأخلاقية والجنسية.

المخاطر المترتبة على الهجرة غير الشرعية للشباب:

يترتب على الهجرة غير الشرعية عدد من المخاطر على كلاً من الشباب المهاجر والأسرة والمجتمع (الدول المرسلة) ودول الجذب (البلاد المستقبلة) هذه المخاطر متمثلة فيما يلى: